رغم ان نتائج الانتخابات البلدية بشرت بانتصار حماس

اسرائيل وامريكا فشلتا في توقع نتائج الانتخابات الفلسطينية

■ قبل انتخابات البرلمان الفلسطيني اندلع جدل بين الولايات المتحدة واسرائيل حول نتائجها المتوقعة. في الوقت الذي قدرت فيه الاستخبارات الامريكية أن فتح ستنتصر في الانتخابات وأن الحكومة الفلسطينية القادمة ستتمكن من نزع سلاح حماس، ادعت الاستخبارات الاسرائيلية أن حماس ستعزز من قوتها بصورة كبيرة، وأن انتصارها الساحق لن يكون مفاجأة، وفي نفس الوقت لا توجد احتمالية لانتصار فتح. تقدير الاستخبارات العسكرية كان أن حماس ستحرف 50 في المئة تقريبا من اصوات الناخبين. هذا كان تقدير «الشاباك» ايضا. التقدير تحدث عن أن فتح لن تتمكن في كل الاحوال من نزع سلاح حماس والفصائل الاخرى مثل الجهاد الاسلامي. إلا أن حماس فازت، كما تبين، بـ 45 في المئة على المستوى القطري، وفي كل الاصوات على مستوى الدوائر بسبب طريقة الانتخابات التي اتُبعت. النتيجة النهائية كانت أن حماس حظيت بـ 60 في المئة من الاصوات.

أحد المؤشرات التي بشرت بانتصار حماس كان نتائج الانتخابات البلدية التي جرت قبل الانتخابات البرلمانية بعدة اسابيع. فتح كانت تسيطر على اغلبية البلديات، إلا أن نتائج الانتخابات فاجأت الجميع وكانت مؤشرا حقيقيا على ما سيحدث في الانتخابات العامة.

عشية الانتخابات الفلسطينية زار اسرائيل والمناطق رئيس المخابرات المصري، عمر سليمان. رئيس السلطة أبو مازن طلب من مصر قبل ذلك أن تعمل على تأجيل الانتخابات. المصريون طرحوا اقتراحا بتأجيل الموعد لنصف سنة، وشعروا من محادثاتهم مع حماس انها ستوافق على تأجيل قصير ولكن ليس لنصف سنة.

الامريكيون الذين كانوا على قناعة بانتصار فتح، قالوا إن من الأفضل اجراء الانتخابات في موعدها. تقدير المخابرات الاسرائيلية كان أن التأجيل حتى لم يغير من الأمر شيئا. في وقت لاحق تبين أن الامريكيين يركزون قبل كل شيء على العملية الديمقراطية وبدرجة تقل عن اهتمامهم بالنتائج المترتبة. ما حدث في الانتخابات الفلسطينية وقبلها في الانتخابات البرلمانية المصرية هو أن السياسيين الامريكيين سيضطرون الى تغيير محور اهتمامهم وإبداء اكتراث أكبر بالنتائج المتوقعة لمثل هذه الانتخابات في الدول العربية التي لا توجد تقاليد ديمقراطية حقيقية فيها والتي يوجد فيها تأثير اصولي كبير.

منذ اللحظة التي هيمن فيها الاعتقاد في اسرائيل أن حماس ستزيد من قوتها بصورة ملموسة في الانتخابات، بدأ البحث في مكانة حماس في المستقبل. النقاش الذي جرى لدى دوف فايسغلاس سُمي «ماذا لو انتصرت حماس». بعض النقاشات حول نفس الموضوع جرت لدى شاؤول موفاز ايضا. وفي احدى هذه المداولات جرى الحديث عن امكانية قيام فتح إثر هزيمتها بتنفيذ عمليات مباشرة أو عبر الوكلاء حتى تُحدث زعزعة سياسية تشوش نتائج الانتخابات.

الأمر الذي شوش عملية التقدير للانتخابات ونتائجها كان الاستطلاعات الفلسطينية التي بشرت كلها بفوز فتح. لم يكن هناك تقدير واحد في هذه الاستطلاعات يتحدث عن فوز حماس. الجدل بين المراكز البحثية الفلسطينية تمحور أكثر حول رغبة حماس في المشاركة في الحكومة القادمة وإذا ما كان ممثلوها سيقبلون الحقائب الوزارية. بعض منظمي هذه الاستطلاعات قالوا إن حماس ستكون مستعدة للانضمام الآن للحكومة من خلال تولي الحقائب الاجتماعية ومن دون أن تتنازل عن مواقفها المبدئية مثل عدم الاعتراف باسرائيل وقبول اوسلو و«خريطة الطريق».

سيدة فلسطينية تحمل طفلها تمر امام شعارات لحركة «حماس» بعد فوزها بالانتخابات التشريعية في مدينة رام الله

زئيف شيف
خبير أمني واستراتيجي
(هآرتس) 2006/1/29

فوزها في النهاية سيكون مصلحة للجميع

حركة حماس الجهة الفلسطينية الوحيدة التي يمكن أن توقع مع اسرائيل على اتفاق سلمي مستقر قادر على البقاء

■ انباء حسنة من المناطق المحتلة: فازت حماس في الانتخابات. على خلاف ما تقول جماعة التخويف الوطنية، التي تجمع اجماعا تاما من بنيامين نتنياهو حتى عامي ايالون، الانقلاب الفلسطيني قد يبشر بالامور الحسنة. وليس الامر يعني ان فوز حركة دينية غالية لا أخطار فيه ولا مشكلات ـ فمن البين أنه تفضل حركة علمانية، معتدلة، بريئة من الفساد. ولكن مع غيابها، يمكن أن نرى غير قليل من بقع الضوء في نصر حماس.

أولا، الحديث عن نتيجة ثقة جدا، حُصل عليها في الانتخابات التي اقيمت على نحو ديمقراطي يثير الاحترام، حتى لو كان الامر في أقل الظروف ديمقراطية التي يمكن اخطارها في البال ـ تحت عبء الاحتلال. كما هي العادة، خوفونا من «الفوضى» وكما هي العادة لم يثبت الفلسطينيون للتوقعات ـ فلم يكن هناك اطلاق نار ولا اعمال شغب، لقد قال الشعب الفلسطيني قوله بنظام يحتذى. لقد قال «لا» لحركة لم تأت له بانجازات في نضاله المحق للاحتلال وقال «نعم» لمن تمثّل له بريء الكفين ذا شجاعة اكبر. وضع الموضوع الديني جانبا. يمكن ان نقدر أن اكثر الفلسطينيين لا يريدون دولة شريعة، فهم يريدون دولة حرة.

وثانيا، الاسرائيليون والفلسطينيون معا يستطيعون استخلاص الدروس المهمة من نتائج الانتخابات. يجب على الاسرائيليين أن يفهموا في نهاية الامر أن استعمال القوة لا يأتي بالنتائج المرجوة. بل العكس. في السنين الاخيرة، حتى «التهدئة»، لم يكن هنالك شهر لم نبشر فيه باغتيال «مسؤول كبير» من حماس آخر. ومن اغتيال لاغتيال لم تعدُ قوة حماس أن ازدادت. والنتيجة: لا ينبغي استعمال القوة.

يجب على الفلسطينيين أيضا ان يستنتجوا ان اعتدال الحركة خاصة هو الذي يقودها الى النصر. فحماس لم تفز بسبب العمليات التفجيرية، لقد فازت بدرجة كبيرة برغم العمليات التفجيرية. في الاشهر الاخيرة خاصة ـ التي اعتدلت فيها وغيرت جلدها ووافقت على التهدئة، التي ثبتت للامتحان منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2004 ـ ازدادت قوتها فقط. على عكس فتح المقسمة، التي لا يوجد لرؤسائها سيطرة على ما يحدث، عندما تريد حماس، لا تطلق طلقة واحدة: العمليات القليلة ايضا في الشهور الاخيرة لم تكن فعل الحركة العنيفة الفتاكة التي عرفناها. هذا درس مهم: فحماس فقط تستطيع في الحقيقة محاربة الارهاب. ان الحرب التي فرضتها اسرائيل على الارهاب، والعدد الذي لا يمكن احصاؤه من الاغتيالات، وهدم البيوت، والاعتقالات والمعتقلين، ظهرت أقل فائدة من قرار متزن واحد لرؤساء الحركة.

وتوجد أنباء حسنة اخرى. هل اليمين وحده يستطيع؟ اذا كان التصور الذي فحواه أن افراد اليمين فقط يستطيعون الاتيان بالسلام مثلا ارييل شارون، صحيحا فاننا نقوم بازاء احتمال جديد لا يحل لنا ان نضيعه. فالسلام الذي سيحرز مع حماس سيكون سلاما مستقرا ذا وجود اكثر من كل اتفاق كنا سنوقعه مع م.ت.ف، صدورا عن معارضة عنيفة لحماس. فحماس تستطيع التخلي في المكان الذي لا تجرؤ فتح على التخلي فيه. على اية حال، حماس التي ستؤلف الحكومة لن تكون حماس التي ترسل المنتحرين. ان تصورا ذا بعد واحد فقط لحماس كمنظمة ارهاب دولية هو تصور داحض: فالحديث عن حركة تقاتل من اجل هدف وطني محدود. اذا ما مدت اسرائيل يدها للغلاة من اعدائها فربما ستستطيع الوصول الى تسوية حقيقية تحسم فساد الاحتلال ولعنة الارهاب. من أجل ذلك يحتاج الجانبان، اسرائيل وحماس، الى التحرر من عبء الشعارات القديمة. ان من سيطرح الان شروطا تمهيدية، مثل نزع سلاح حماس، سيضيع الفرصة. لا يمكن ان نتوقع ان تنزع حماس سلاحها، كما لا يمكن أن نتوقع أن تنزع اسرائيل سلاحها. في نظر الفلسطينيين، يهدف سلاح حماس الى محاربة الاحتلال، الذي لم ينقض بعد. من ناحية فعلية بل اخلاقية المسلحون هم المسلحون ـ سواء أكانوا مسلحين بطائرات اف 16 أم بصواريخ القسام. اذا ما التزمت اسرائيل بوقف قتل اناس حماس، فان هنالك اساسا لافتراض أنها ستوافق على ان تضع سلاحها على الاقل لوقت ما. أثبتت شهور التهدئة هذا حتى عندما لم تكف اسرائيل نارها. في الاشهر القريبة سيتضاءل خطر العمليات التفجيرية: فالحركة التي ستريد ان تستقر سلطتها وان تحظى باعتراف العالم لن تشترك في الارهاب. وهي ايضا لن تسمح للجهاد ان يسرق لها عرضها.

تؤمل حماس اعتراف العالم والولايات المتحدة خاصة وتعلم أن هذا يمر من طريق اسرائيل. اسرائيل اذا ما هشت لحماس قد تخرج رابحة: وليس معنى الامر أن حماس ستنزل بمرة واحدة عن مطالبها الغالية وعن احلامها غير الواقعية، لكنها ستعلم، كما قد أعلن عدد من قادتها، كيف ستضعها جانبا، اذا ما خدم الامر مصالحها. ان اسرائيل التي لم تحادث ياسر عرفات ولا ابا مازن، لديها فرصة ذهبية الان للمفاجأة: فبدل ان تضيع سنين اخرى على الرفض، كما كان الامر مع منظمة التحرير الفلسطينية، سنجلس مع انقضائها مع حماس ايضا، تستطيع أن تمد يدها الان الى الجماعة الغالية التي انتخبت انتخابا ديمقراطية. اسرائيل لا يمكن أن تخسر من هذا شيئا. لقد رأينا انجازات اليد التي تغتال وتهدم، وتقتلع وتحبس، رأيناها تتحقق إزاء نواظرنا: حماس تفوز في الانتخابات.

جدعون ليفي
مراسل مختص بحقوق الانسان
(هآرتس) 2006/1/29

رسخت سياستها الاقليمية في الماضي على التسويات وتوازن الرعب مع الدكتاتوريات العربية الحاكمة

فوز حماس سيضطر اسرائيل على الاخذ بالحسبان عاملاً كانت تتجاهله في السابق: الجماهير في الدول العربية والسلطة

■ انتخابات السلطة الفلسطينية تبشر ببداية حقبة جديدة في الشرق الاوسط والتي يمكن ان نسميها «عصر الجماهيرية». اسرائيل ستضطر من اليوم لاخذ عامل كبير التأثير في اعتباراتها السياسية الخارجية بالحسبان وهو عامل كانت تتجاهله في السابق: الجماهير في الدول العربية والسلطة الفلسطينية.

اسرائيل رسخت سياستها الاقليمية على الدوام على التسويات وتوازن الرعب مع الدكتاتوريات العربية الحاكمة. لم يكونوا كلهم وديين الا انهم فهموا لغة القوة جيدا الامر الذي اتاح عقد الصفقات معهم. صلاحيتهم بدت كالحاجز الواقي الذي يدافع عن اسرائيل ويحميها من غضب الرعاع المعادين في «الشارع العربي». هذه كانت قاعدة اتفاقيات السلام مع مصر والاردن وسلسلة التسويات مع ياسر عرفات ومن جاء بعده وقاعدة للعبة في مواجهة سورية ولبنان.

ولكن هذه الايام قد ولت. موجة الدمقرطة التي يحدثها رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في المنطقة وثقافة الجدل التي تثيرها محطات التلفزة الفضائية العربية تتسبب في تحطيم الاطر القديمة. المظاهرات الحاشدة التي أدت الى طرد السوريين من لبنان والانتخابات في العراق والمناطق ما هي الا بداية للعملية القادمة. الم الرأس الحقيقي لاسرائيل سيحدث عندما تغمر الموجة الديمقراطية القادمة الاردن حليفها الاستراتيجي ومصر مع جيشها الحديث وطائراتها (اف 16) وسورية مع ترسانة صواريخ السكاد ذات الرؤوس الكيماوية الموجودة فيها. بوش تأثر كثيرا من كتاب ناتان شيرانسكي «من اجل الديمقراطية» الذي ينادي باقامة «مجتمعات حرة» كقاعدة للاستقرار والسلام في المنطقة. شيرانسكي يفضل الديمقراطية المعادية على الدكتاتورية الصديقة وتحدث في كتابه عن «اختبار ميدان المدينة» الذي يميز بين «المجتمع الحر» و«مجتمع الخوف»: قدرة الانسان على الوقوف في ساحة المدينة والتعبير عن رأيه ومن ثم العودة الى منزله دون عقاب. بوش قال ان هذا الـ «دي ان ايه» الرئاسي بالنسبة له. في السنة الاخيرة اجتاز ملايين المواطنين العرب اختبار شيرانسكي هذا بنجاح. الاف المتظاهرين في وسط بيروت في آذار (مارس) الماضي والناخبون في السلطة الفلسطينية الذين استبدلوا الحكم بصورة ديمقراطية. صحيح ان حماس ليست بالضبط مواطنا بسيطا يقف في ميدان المدينة للتعبير عن آرائه انما تنظيما ارهابيا. الا ان الاسرة الدولية وافقت على مشاركتها في الانتخابات وتحترم النتائج التي تمخضت عنها.

النهج الاسرائيلي اعتبر المبادرة الديمقراطية التي رفع بوش لواءها هي مراهنة أمريكية ساذجة وانهم لا يملكون اي تصور عن الواقع في المنطقة. في اسرائيل ما زالوا يذكرون الشاه الايراني الذي سقط من الحكم بعد أن وجهت الولايات المتحدة انتقاداتها له في قضية حقوق الانسان وحل محله نظام معاد يسعى لتصفية الصهيونية والحصول على القنابل النووية. الاسرائيليون حذروا الامريكيين بان الديمقراطية العربية من دون رقابة ستؤدي الى حكم الاخوان المسلمين واشباههم وليس ليبراليين مؤيدين للغرب. ولكن واشنطن رفضت الاصغاء لهذا النصح وأصرت على اجراء الانتخابات في موعدها وبمشاريع واسعة.

الواقع الجديد يستوجب اجراء تغيير جديد في واشنطن وفي القدس ايضا من قبل أن يصل تأثير صعود حماس الى عمان والقاهرة. في كل الاحوال سيكون من الصعب الان اعادة الدواليب الديمقراطية للوراء والعودة الى العلاقات المريحة مع الدكتاتوريات القديمة. اسرائيل ستضطر لبلورة سياسة خارجية جديدة موجهة للجماهير العريضة في الشرق الاوسط والسعي للسلام بين الشعوب وليس بين الحكام فقط. وهذه ستكون مهمة أكثر تعقيدا.

الوف بن
كاتب ومحلل في الصحيفة
(هآرتس) 2006/1/29

نتائج الانتخابات تقوي مواقف الذين يؤيدون خطوات أحادية الجانب

كان لأبو مازن أثر في جعل حماس تفوز في الانتخابات لأنه لم يعمل جادا في القضاء على البنى التحتية للارهاب

■ ليس الآثم بفوز حماس في الانتخابات الفلسطينية سوى رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن. فضل أبو مازن عندما كان يستطيع عدم نقض المنظمات الارهابية وفيها حماس، أو نزع سلاحها ـ وفي واقع الأمر مكّنها من الاستمرار في تسلحها وفي تنفيذ اعمال ارهابية تحت الغطاء نصف الرسمي للسلطة الفلسطينية ولاتفاق القاهرة. مكّن الاخفاق المذكور آنفا لـ «الرئيس» الفلسطيني حماس من أن تزعم، أن الانفصال الاسرائيلي من غزة كان نتاج اعمالها الارهابية.

بالرغم من تصريحات أبو مازن المكررة عن أنه ينوي العمل المضاد لمنظمات الارهاب كما التزم في اتفاق شرم الشيخ وفي خريطة الطريق، يصعب التحرر من انطباع أنه يمتنع من اتخاذ خطوات فعالة، وذلك لكي يحافظ على خيار الارهاب بإزاء اسرائيل بهذا المقدار أو ذاك. قامر أبو مازن وخسر، وليست المسألة سوى مسألة وقت حتى يضطر الى دفع الثمن السياسي عن ذلك.

من جهة اسرائيل ربما يكون الوضع الجديد خاصة الذي نشأ يعقب فوز حماس يجلو الصورة ـ بمنزلة «اعرف العدو». حاول عدد من المحللين والساسة أن يقنعونا في الاشهر الأخيرة أن الصراع بين فتح وحماس كأنما هو حرب بين المتنورين والظلاميين، أي بين فتح الحسنة وحماس الشريرة. لا ريب أن حماس جهة اسلامية اصولية على شاكلة القاعدة وحزب الله، نقشت على رايتها العالم الحرُ ـ ويجدر بنا أن نذكر أن فتح «المعتدلة» ليست مستعدة لمصالحات ذات أهمية مع اسرائيل، وأنها تؤيد «حق العودة» وكون القدس عاصمة فلسطين، وكذلك إزالة جميع المستوطنات (أي «الكتل الاستيطانية» ايضا) وإزالة الجدار الأمني. لكن فتح في واقع الأمر عارضت الارهاب، أو ما يسمى «الكفاح المسلح»، لكنها في الواقع مكّنت لا حماس والجهاد الاسلامي فقط من الاستمرار في العمليات الارهابية، بل «كتائب شهداء الاقصى» ايضا، وهي جزء من فتح. بكلمات اخرى، المنافسة بين فتح وحماس هي على الغلبة على السلطة لا على اختلاف جوانب السلام مع اسرائيل.

من جهة اسرائيل، تُقوي نتائج الانتخابات اولئك الذين يؤيدون خطوات أحادية لضمان المصالح السياسية، والأمنية والصهيونية الرئيسة للدولة ـ في مقابلة اولئك الذين أوهموا أنفسهم أن هناك «شريكا» حقيقيا في السلام في الجانب الآخر. لكن الولايات المتحدة واوروبا، اللتين لم تؤيدا موقف اسرائيل المعارض لمشاركة حماس في الانتخابات، يجب عليهما محاسبة أنفسهما ـ لا في شأن الماضي فقط، بل في شأن المستقبل وهو الأهم.

زلمان شوفال
سياسي وكاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/1/29

حركة فتح مثلها مثل حزب مباي الاسرائيلي فشلت سياسيا لاسباب مشابهة

صعود حماس نبع بالأساس من تقديرات وتوازنات اجتماعية

■ نتائج هذه الانتخابات التشريعية التي جرت في السلطة الفلسطينية أمسكت بنا كمفاجأة أحكمت يدها علينا، إلا انها مع ذلك يجب أن لا تكون مدعاة للقلق الكبير ولا لخلق حالة من الفوضى تؤدي بنا الى الشعور بالضغط الكبير، الأمر الذي سيدفع باسرائيل الى حالة من عدم الاستقرار عشية الاستعداد للانتخابات البرلمانية القادمة. إن صدور بيانات اعلامية أو القيام بخطوات سياسية من جانب الحكومة الاسرائيلية، والتي سوف تترجم على انها فعاليات اعلامية ونشاطات سياسية انتخابية، وهذا لن يساعد أبدا في الحالة التي نشأت في أعقاب هذه الانتخابات، بل قد يمنع اسرائيل من استغلال الفرصة التي قد تكون سنحت أمامها للسير باتجاه واضح في طريق حل النزاع الطويل بين هذين الشعبين.

حماس ترفع شعارين اثنين، الاول شعار سياسي ـ أمني، والآخر شعار اقتصادي ـ اجتماعي. وبطبيعة الحال فان اسرائيل (ساستها وفعالياتها الحاكمة وغيرها) تتركز فقط حول الشعار الاول، بينما الآراء والتكتل التي حظيت بها حماس في المناطق تتركز حول الشعار الثاني وليس الاول. وحسب رأيي، فان حماس لم تحقق هذا الفوز بسبب إصرارها ومواقفها السياسية ـ العسكرية الخاصة بها في هذا الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، بل ربما، وبالأساس، بسبب مواقفها وخططها الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تعلن عنها وتنفذها، وكذلك الى حد ما بسبب السمعة النظيفة لزعماء الحركة الذين لم يتهمهم أحد بالفساد.

وبتشبيه مماثل للاسباب التي تجمعت وأدت في نهاية الأمر الى إسقاط التجمع واخراجه من السلطة في اسرائيل في عام 1977، حيث اعتبر انقلابا في المجتمع الاسرائيلي، فان فضائح الرشوة والفساد والشعور بالابتعاد والتنكر لمصالح جمهور الناخبين وعدم تلبية احتياجاتهم ـ كل هذا ربما كان العامل الأكبر لخسارة فتح في هذه الانتخابات، لأن فتح فقدت الكثير من قواها الداخلية نتيجة لمثل هذه الاسباب الداخلية والاجتماعية، وليس فقط نتيجة لعلاقاتها مع اسرائيل واتصالاتها.

زيادة على ذلك، وكما أن مناحيم بيغن قد فاجأ العالم ايجابيا باستعداده واستطاعته توقيع معاهدة سلام مع مصر، حيث استغل حالة الاجماع الوطني للسلام مع مصر وتحديدا رغبة واستعداد اليسار الاسرائيلي ومطالبته بذلك، بما في ذلك الاستعداد للتنازلات الاقليمية التي أقدم عليها في تلك المعاهدة، كذلك الحال بالنسبة لحماس، فهي قد تستغل حالة الاجماع الوطني على ضرورة التوصل الى الاتفاقات، وذلك من خلال شعورها بحجم المسؤولية التي أُلقيت على عاتقها، ومن ثم أن تتخذ خطوات عملية (براغماتية) غير متسرعة نظرا لوجودها على السلطة) أو حتى بسبب الاستحواذ على السلطة)، ولأنها ستشعر بوجود اجماع وطني على ذلك يضم القوى الفلسطينية من اليسار ووصولا اليها كما حدث ذلك في اسرائيل في تلك الفترة. على ضوء هذه المعطيات فانه يجب علينا أن نحكم على حماس منذ الآن بناء على ما يصدر عنها من مواقف فعلية، سواء على الصعيد السياسي ـ الأمني، أو على أي صعيد آخر، وليس بناء على المواقف التي أعلنتها الحركة عشية الانتخابات.

شخصيات وقيادات فتح، من جيل الكبار والقدامى، الذين جاؤوا من تونس، بزعامة أبو العلاء، والذين قادوا الشعب الفلسطيني ابتداء من اتفاقات اوسلو، هذه الفئة لم تقدم البضاعة الجيدة لشعبها، لا على الصعيد الداخلي ولا الخارجي، وتجاوزت كل الخطوط، ومرت سريعا متجاهلة الاحتياجات الاجتماعية الحقيقية للفلسطينيين، بل إن انتقالهم الى هذه الحالة كان أسرع بكثير من انتقالهم زعماء حزب مباي الاسرائيلي الذي استغرق تحوله ذاك نحو ثلاثين سنة في السياسة الاسرائيلية. وحسب رأيي، فان التشابه موجود ايضا لاعتبارات خاصة بالقدرة على خلق حالة الشرعية في الوجود، وهذا ما شاهدناه سابقا في اسرائيل عندما استطاعت احزاب مثل حيروت أو ميكي، التي دخلت الى الحكم في فترات معينة وهي غير متجانسة مع الاحزاب الكبيرة، دخلت في حكومات تقرر خلالها حكمها أخطر المواقف والمراحل السياسية الصعبة، كذلك الحال بالنسبة لحماس التي حاولت وتمكنت من «شق وتحقيق شرعيتها»، وبعد أن تمكنت من ذلك، فانها لا شك ستعود لاتخاذ مواقف أكثر اعتدالا في كل ما له علاقة بالنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. تحديدا، وفي مثل هذه المرحلة التي بات فيها الملاح قبطانا، والقبطان عنصرا ثانويا، فانه يتوجب على المستشارين لشؤون الانتخابات على اختلاف أنواعهم ومشاربهم، إظهار القدر الأكبر من المسؤولية الوطنية، لا الخروج على الجمهور الاسرائيلي ببيانات واعلانات ومواقف قد تخدم الانتخابات القادمة على المدى القريب، لكنها ستكون ضارة جدا لاسرائيل ومصالحها على المدى البعيد في موضوع الصراع والتسوية السياسية التي يجب التوصل اليها عاجلا أم آجلا.

يجب على اسرائيل أن تختط سياسة جديدة، وأن تتخذ خطوات مدروسة ومتزنة إزاء ما نتج عن هذه العملية الديمقراطية التي جرت عند جيراننا، وأن تسمح للتحركات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية داخل السلطة الفلسطينية ان تسير بصورة طبيعية كي يتضح نتاجها خلال الاشهر القليلة القادمة، وأن نحسب ونقيس خطواتنا استنادا الى الافعال الحقيقية والخطوات العملية التي تحدث، وأن نقيس ردود فعلنا بموجبها وليس بموجب أحاسيس واعتقادات سابقة أو بسبب برنامج انتخابي.

عبري ووربين
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/1/29

يجب على الغرب واسرائيل أن يعطوا السلطة بقيادة حماس المساعدات المطلوبة لدفع التنمية الاقتصادية والابقاء على الامل

■ لدى الادارة الامريكية ذريعة ممتازة: من المحظور عليها بصورة رسمية ان تساعد حكومة يوجد فيها اعضاء من تنظيم ارهابي ولذلك لن يكون بامكان الحكومة التي يشارك فيها اتباع حماس ان تتمتع بالدعم الامريكي. نقول ذريعة لان من الممكن مساعدة مثل هذه الحكومة بطرق ملتوية اخرى شريطة ان تتوفر الرغبة.

من الممكن تحويل الاموال للمنظمات غير الحكومية مثلا او دفع ديون السلطة لاسرائيل مباشرة كديون شركة الكهرباء المستحقة. باختصار مثلما قرر الرئيس بوش في عام 2003 تجميد القانون الذي يحظر تحويل الاموال للسلطة مباشرة، بامكانه الان ايضا ان يفعل نفس الشيء ولكننا نعرف ان الذريعة السياسية والتهديد بوقف المساعدات للسلطة يهدف الى كبح انتصار حماس. ما العمل الان عندما اصبحت حماس في الداخل؟

الجواب على ذلك موجود في التقرير الذي نشره البنك الدولي في كانون الاول (ديسمبر) الماضي حول وضع السلطة الفلسطينية اقتصاديا. على سبيل المثال يتحدثون عن ان السلطة في حالة عجز شهري بقيمة 57 مليون دولار ومع العمليات الحسابية المطلوبة تصل الى عجز قيمته 900 مليون دولار في 2006.

المداخيل الواردة تغطي بشق الانفس اجور العاملين وبعدها لا يتبقى شيء للتنمية والبنى التحتية. معدل البطالة يبلغ 24 في المئة الا ان هذه النسبة تصل الى 44 في المئة عند الفئة الشابة (20 ـ 24 سنة). وهذه شرعية سكانية موجودة تحت خط الفقر. هذه المعطيات والارقام الجافة ترجمت سياسيا وكانت احد الاسباب الاساسية التي اسهمت في صعود حماس. اليكم في هذه الحالة دائرة شيطانية قادمة: من دون المساعدات الامريكية وغير الامريكية ستواصل حماس زيادة قوتها، والامل بحياة افضل في ظل النظام الذي انتخب ديمقراطيا سيضعف والاستثمارات التي انفقتها الادارة الامريكية (40 مليون دولار) حتى تدفع مشاريع مشجعة على الديمقراطية ـ ستذهب سدى بصورة بديهية. مع المساعدة الامريكية والى جانبها الاوروبية التي تصل اليوم الى (250 مليون) يورو وربما تضاعف نفسها في السنة القادمة يمكن للسلطة الجديدة ان تستعيد ثقة الجمهور بها وباجهزتها وان تعمق الشعور بأن العملية الديمقراطية قادرة على احداث التغيير في مستوى الحياة وجودته.

التهديد الاقتصادي الذي يخيم فوق الساحة السياسية يجب ان لا يرتبط بمن يوجد على قمة السلطة، اذ ان الادارة الامريكية قد فوتت فرصة احداث تغيير سياسي في فلسطين بواسطة المساعدة الاقتصادية. العقوبات الاقتصادية الان تعني عقوبة جديدة وليست سياسة. حتى ان سعت الادارة الامريكية لاتخاذ خطوات عقابية من هذا القبيل فمن الصعب فهم سبب تهديدها باستخدام هذه العقوبات ضد السلطة الجديدة وليس ضد الحكومة اللبنانية التي يوجد فيها اعضاء من حزب الله الذي يعتبر تنظيما ارهابيا. والامر المثير هو هل ستطلب واشنطن من الاتحاد الاوروبي ايضا ان يمنع المساعدة السنوية المقدمة للسلطة؟ هل ستضغط على الدول العربية (التي تصل المساعدة الامريكية لها الى 18 في المئة من مجمل المساعدة المقدمة للفلسطينيين) حتى تتوقف عن مساعدة السلطة تحديدا عندما اصبحت على رأسها قيادة منتخبة ديمقراطيا؟

الان عندما اصبح واضحا ان حماس هي التي ستشكل الحكومة القادمة هناك في اسرائيل من يفكرون بالعقوبات ايضا. ليس فقط منع المساعدة المباشرة وانما عدم تحويل الاموال التي تحق للسلطة من جباية الجمارك والضرائب. فما الذي يبدو اكثر منطقية من منع مثل هذه المساعدة لتنظيم ارهابي؟ معاقبة المنتصرين ومعهم ملايين الفلسطينيين الذين انتخبوهم. مثل هذه الخطوة ستوفر لاصحابها قدرا كبيرا من متعة الانتقام: «انتم اخترتم حماس وعليه لن تأكلوا». هذا هو الرد الغربي الملائم لمن يتمسك بالايديولوجيا الاسلامية المتطرفة. الا ان هذا التنظيم سيصبح من الان الحكومة الفلسطينية الملزمة بالحرص على مصالح مواطنيها وتوفير العمل لهم وترميم مدارسهم وتجسيد ما كان سببا لفشل السلطة وادى الى انتصار حماس. من السهل جدا ان ننسب الايديولوجيا المتطرفة لحماس وان نعمم ذلك بصورة شمولية. لدى حماس الان دولة وصراع يجب عليها ان تديرهما. ومن دون مساعدة اقتصادية لن يبقى لها الا الصراع. وهذه كما برهنت حماس في السابق مهمة سهلة بالنسبة لها.

تسفي بارئيل
مراسل الصحيفة للشؤون العربية
(هآرتس) 2006/1/29

فوز حماس الساحق في الانتخابات يجبر اسرائيل على اعادة النظر بنظريتها الأمنية والقومية

■ الفوز الذي حققته حماس في الانتخابات التشريعية في السلطة الفلسطينية لا يجبر اسرائيل على فحص سياستها ومواقفها السياسية فقط، بل يجبرها على أن تعيد النظر بصورة فورية بنظريتها الأمنية القومية بصورة عامة، ومع أن هذا الفوز في الانتخابات لن يقلب الأمور جميعها ولن يُغير «قواعد اللعبة» بصورة جذرية، إلا أن فوز حماس الذي جاء في أعقاب الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، بما في ذلك من محور فيلادلفيا على الحدود مع مصر، ينتج عنه بديل خطير لم يكن موجودا من قبل.

في الاتفاقية التي نظمت الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، تنازلت اسرائيل، للمرة الاولى، عن سيطرتها الكاملة على الغلاف الخارجي (في تلك المنطقة) لمناطق السلطة الفلسطينية، ونقلت هذه السيطرة الى مجموعة من المراقبين من الاتحاد الاوروبي الذين تسلموا هذه السيطرة الفعلية فور إكمال اسرائيل ذلك الانسحاب. وبعد أن استكملت اسرائيل ذلك الانسحاب بصورة نهائية، أدركت أنها لا تستطيع الادعاء بأنها غير مسؤولة في قطاع غزة إلا اذا واصلت ذلك الانسحاب وأخرجت كل قواتها العسكرية من شمال رفح ومحور فيلادلفيا والخروج من هناك.

ومما لا شك فيه أن ذلك الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية وممثلي الاتحاد الاوروبي بخصوص هذه المنطقة، قد تم التوصل اليه «بتسرع» ودون دراسة متأنية لكل الاحتمالات، ويمكن أن يظهر الآن بأنه «اتفاق هش» بعد أن فازت حماس في الانتخابات التشريعية.

بعد أن تمكنت حماس من السيطرة على مقاليد الأمور في السلطة الفلسطينية، فانها بذلك تصبح الشريك لاسرائيل في هذا الاتفاق الخاص بمنطقة رفح، وبذلك، فانه يحق له الغاء هذا الاتفاق. فحتى قبل اجراء الانتخابات طالبت حماس السلطة الفلسطينية بأن «لا تخضع للضغوطات الصهيونية»، وذلك بعد أن تم منع عدد من نشطاء حركتي حماس والجهاد الاسلامي من المرور في تلك المعابر.

إن وضع قدم «حماسية» في هذه المنطقة الحدودية سوف يقضي على المبدأ الأساسي الخاص بعملية «نزع سلاح السلطة». فبالاضافة الى تمكن عناصر مطلوبة من هنا وهناك، فان القوى الفلسطينية ستتمكن من نقل وإدخال السلاح «الاستراتيجي» الذي سيُخل بالتوازن الموجود والذي تحدده الاتفاقات. وكل من يعتقد انه بالامكان الاستعانة بالمراقبين الاوروبيين والاعتماد عليهم، يتعامى عن التجربة التي عاشتها اسرائيل في جنوب لبنان حيث اتضحت تماما قدرة قوات «اليونيفيل» التابعة للامم المتحدة وظهر مدى ضعفها مقابل قدرة حزب الله اللبناني.

بُنيت خطط الجيش الاسرائيلي حتى الآن في موضوع الأمن في قطاع غزة، وغيره، على أساس استمرار السيطرة الأمنية – العسكرية الاسرائيلية على دائرة الغلاف الخارجي (الحدود) مع السلطة الفلسطينية. والآن، فمن الواضح أن اسرائيل بحاجة سريعة وقوية الى بلورة سياسة أمنية جديدة للأمن القومي والتي لا بد أن تكون مبنية على نظرية «الردع» واستعمال القوة العسكرية من داخل الحدود والمناطق الاسرائيلية.

اضافة الى الخطوات الأمنية الاسرائيلية السابقة، فان لاسرائيل دافعين سياسيين آخرين لا بد أن تأخذهما بعين الاعتبار في عملية منافسة وموازية للاحتمالات القائمة التي ستقود ذلك الاتفاق المعروف بـ «اتفاق رفح»، وهما: تنظيم الغلاف الضريبي والسيطرة على عملية تسجيل المواليد الفلسطينيين.

أما بالنسبة لتنظيم الغلاف الضريبي بين اسرائيل ومناطق السلطة والذي يشكل قاعدة وأساساً لعملية تنظيم العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، فان هذا الاتفاق يضع سياسة ضريبية واحدة غير مجزأة لاسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، ومن خلال هذا الاتفاق فان اسرائيل يمكنها التأكيد على أنها «اذا لم تتمكن فعليا من مراقبة كل ما يدخل وما يخرج من والى مناطق السلطة الفلسطينية، فانها تحتفظ بحقها في الغاء الاتفاق».

وبالنسبة لحركة حماس، فانها، بلا شك، ستكون معنية بالابقاء على هذا الاتفاق وعدم اعطاء اسرائيل مبررا لكي تلغيه، لأنه اذا ألغي هذا الاتفاق فان حماس ستفقد المداخيل المالية الكبيرة التي هي بحاجة ماسة اليها، من جهة، وستزيد من عمق حالة الفصل السياسي شبه الواقعية الحاصلة بين قطاع غزة والضفة الغربية. والأمر الأكثر خطرا على حماس من امكانية الغاء ذلك الاتفاق، هو أن حركة حماس المتشددة ستجد نفسها مُجبرة على الدخول في مفاوضات مع اسرائيل للتوصل الى اتفاق جمركي جديد.

الأمر الثاني هو السيطرة الاسرائ